

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف السادس

عنوان البحث: المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي
التوليدي: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعات الحديثة

مقدمة البحث:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي القادرة على إنتاج النصوص والصور والبرمجيات واتخاذ بعض القرارات بصورة تحاكي الأداء البشري وقد أدى الانتشار الواسع لهذه الأنظمة إلى إحداث تحولات جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والتعليمية والقضائية، الأمر الذي أثار العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بحدود المسؤولية عن الأضرار التي قد تنشأ عن استخدام هذه التقنيات وتبرز أهمية هذه الإشكالية بصورة خاصة في الحالات التي تتسبب فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي في إصدار معلومات مضللة أو قرارات خاطئة أو انتهاكات للخصوصية أو حقوق الملكية الفكرية أو أضرار مادية ومعنوية للأفراد والمؤسسات. وفي ظل تعدد الأطراف المتدخلة في تطوير وتشغيل واستخدام هذه الأنظمة، يثور التساؤل حول الشخص الذي يتحمل المسؤولية القانونية عن هذه الأضرار، وما إذا كانت القواعد القانونية التقليدية للمسؤولية المدنية قادرة على استيعاب الخصائص التقنية للذكاء الاصطناعي أم أن الأمر يتطلب تطوير أطر تشريعية جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه التكنولوجيا وتزداد أهمية هذا الموضوع مع اتجاه العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى وضع تنظيمات قانونية خاصة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التقني من جهة، وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية من جهة أخرى. ومن ثم فإن دراسة المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل موضوعًا ذا أهمية علمية وعملية متزايدة يستحق البحث والتحليل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم وضوح الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه لتحديد المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، وذلك بسبب الطبيعة التقنية المعقدة لهذه الأنظمة وقدرتها على اتخاذ مخرجات يصعب أحياناً التنبؤ بها أو السيطرة عليها بشكل كامل.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تكفي القواعد القانونية التقليدية للمسؤولية المدنية في تنظيم الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي التوليدي وما الخصائص القانونية المميزة له؟
٢. ما الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي؟
٣. ما موقف التشريعات المقارنة من تنظيم المسؤولية القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي؟
٤. ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية على أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة متخصصة تتناول المسؤولية القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو من الموضوعات الحديثة التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من التأصيل الفقهي والقانوني كما يسهم البحث في بيان مدى ملائمة النظريات التقليدية للمسؤولية المدنية للتعامل مع التطبيقات المتقدمة للذكاء الاصطناعي، ويساعد في تطوير المعرفة القانونية المتعلقة بالتقنيات الرقمية الحديثة.

ثانياً: الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه من قبل الجهات التشريعية وصناع القرار عند إعداد أو تطوير التشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي. كما تستفيد منه الجهات القضائية عند النظر في المنازعات المرتبطة بالأضرار الناشئة عن استخدام هذه الأنظمة، بالإضافة إلى الشركات التقنية ومطوري الأنظمة الرقمية والمؤسسات التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمالها، فضلاً عن الأفراد المتأثرين باستخدام هذه التطبيقات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي التوليدي.
٢. تحليل القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية ومدى قابليتها للتطبيق على أنظمة الذكاء الاصطناعي.
٣. دراسة مواقف التشريعات المقارنة من تنظيم المسؤولية القانونية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.
٤. تحديد أبرز التحديات القانونية التي تواجه إسناد المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المنهجية المقترحة :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي وبيان خصائصه وآثاره القانونية كما يعتمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والاتجاهات الفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة بالمسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي ويستعين كذلك بالمنهج المقارن من خلال مقارنة التنظيمات القانونية الحديثة في بعض الأنظمة المقارنة، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها واستخلاص أفضل الحلول التشريعية الممكنة للاستفادة منها في البيئة القانونية الوطنية.